الأمم المتحدة

A/68/818–S/2014/227

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإندونيسيا واليابان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه البيان المشترك للاجتماع الوزاري الثاني لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين (انظر المرفق)، الصادر في ١ آذار/مارس في جاكرتا.

ويمثل مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين الذي استهلته اليابان في شباط/فبراير ٢٠١٣ في طوكيو آلية ترمي إلى تعبئة خبرات وموارد التنمية الاقتصادية في شرق آسيا وتقاسمها لدعم التنمية في فلسطين. ولقد انعقد اجتماعه الوزاري الثاني في ١ آذار/مارس في جاكرتا برئاسة مشتركة بين إندونيسيا وفلسطين واليابان. وأكد المشاركون مجددا التزامهم بدعم التنمية في فلسطين بوسائل منها بناء القدرات وإعادة تنشيط بيئة الأعمال. وشددوا أيضا على أن المؤتمر منتدى مفيد لاستنهاض الدعم للفلسطينيين.

ونرجو ممتنين أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، ”قضية فلسطين“، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديسرا **بيركايا**
الممثل الدائم لإندونيسيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) موتوهيدي **يوشيكاوا**
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

040414 040414 14-28265 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإندونيسيا واليابان لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الثاني للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين

جاكرتا، ١ آذار/مارس ٢٠١٤

بيان مشترك

شراكة بلدان شرق آسيا من أجل فلسطين

نحن الوزراء وكبار المسؤولين من شرق آسيا وفلسطين، إضافة إلى ممثلي البلدان والمنظمات الدولية المنخرطة في عملية السلام في الشرق الأوسط والتنمية في فلسطين، قد اجتمعنا في جاكرتا في ١ آذار/مارس ٢٠١٤ للمشاركة في المؤتمر الثاني للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين.

ولقد أبرزنا بيان رئيس جمهورية إندونيسيا بشأن استمرار دعم إندونيسيا للتنمية الوطنية لفلسطين ولنضالها من أجل أن تصبح بلدا ذا سيادة وأن تحصل على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويرمي هذا المؤتمر إلى تجديد الالتزام المستمر بدعم فلسطين بما يكفل قدرة الفلسطينيين على توفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني.

وقد أبرزنا أيضا بيان رئيس وزراء فلسطين الذي يؤكد فيه مجددا بأن المؤتمر هو تعبير صادق عن تطلعاتنا لبناء الدولة الفلسطينية. ولذا، ينبغي اعتبار المؤتمر بمثابة رحلة نمضي فيها سوياً، رحلة تؤكد أهمية الحراك الفلسطيني، داعمة لطاقاتنا ومحفزة لقدراتنا على المشاركة في اقتصاد العالم الدائم التغيير. ومن خلال المؤتمر، سنكمل شراكتنا في المجالات الاقتصادية والسياسية وفي مجال تبادل المعرفة. وفي الختام، أعرب رئيس الوزراء عن أمله بأن يكفل تضافر هذه الجهود مستقبلاً أفضل للشعب الفلسطيني.

ونحن في هذا الاجتماع:

- أكدنا مجدداً التزام بلدان شرق آسيا والمنظمات الدولية بدعم فلسطين وعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط من خلال دعم تنمية فلسطين، بما في ذلك تنمية القدرات وإعادة تنشيط بيئة الأعمال من أجل التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

- أكدنا أهمية المؤتمر، بوصفه منتدى لتبادل الخبرات، وتشجيع تقديم الدعم للفلسطينيين، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، وتعزيز المبادرات والعمليات القائمة بالفعل الرامية إلى مساعدة التنمية في فلسطين.

- ذكَّرنا بنتائج الاجتماع الأول للمؤتمر المنعقد في طوكيو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، الذي أقرَّ المشاركون فيه بمكانة بلدان شرق آسيا وقدراتها السياسية والاقتصادية، وبأن هذه البلدان بوسعها أن تعزز دورها البنَّاء، وأن تنظر في إجراء مشاورات منتظمة فيما بينها، تشمل وكالات المعونة التابعة لها، لحشد المزيد من المساعدات الفعالة للفلسطينيين، من خلال ما يلي:

  - التأكيد على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الفلسطينية؛

  - تشجيع التعاون في المستقبل من خلال التعاون الثلاثي القائم تنفيذا للمزيد من الجهود المتعددة الأوجه لتنمية القدرات في فلسطين؛

  - النظر في بعض التدابير التي يمكن الاضطلاع بها، وهي تتمثل تحديدا فيما يلي: كفالة الملكية الوطنية الفلسطينية لجميع برامج بناء القدرات الجاري تنفيذها، وتحديد القدرات والخبرات التي يمكن لبلدان شرق آسيا توفيرها، وكفالة التنسيق بين فلسطين والجهات الفاعلة الدولية لدعم التنمية الفلسطينية، وكفالة استدامة آثار هذه البرامج.

وبناءً على ما تقدم:

١ - نرحب بعقد اجتماع تنسيق المعونة وتعزيز القطاع الخاص، ونقر بأهمية الوثائق الختامية المرفقة (انظر المرفق الأول للبيان المشترك).

٢ - نرحب باقتسام المعارف وتبادل الخبرات النابعة من التنمية الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية في شرق آسيا من أجل الإسهام في جهود بناء الدولة في فلسطين وفقا للأولويات الوطنية.

٣ - نرغب في تلبية احتياجات الفلسطينيين الأخرى في مجالات منها على سبيل المثال بناء المؤسسات والنهوض بالمجتمعات المحلية وتوفير الدعم المالي.

٤ - نرحب بالإسهام في توفير برامج تنمية الموارد البشرية في المجالات ذات الصلة بخبرات بلدان شرق آسيا وقدراتها، وبما يتسق مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. وتُرفَق طيه قائمة ببرامج تنمية الموارد البشرية لصالح فلسطين مع المجالات المستهدفة (انظر المرفق الثاني).

٥ - نرحب بتعهد اليابان وإندونيسيا والبنك الإسلامي للتنمية بشأن برامج تعزيز القطاع الخاص في فلسطين (انظر المرفق الثالث)، ونشجع بلدان شرق آسيا والمنظمات الدولية على توفير برامج في هذا الصدد.

٦ - نشدِّد على أن إجمالي تعهدات البلدان المشاركة والمنظمات الدولية بدعم التنمية في فلسطين منذ انعقاد المؤتمر الأول للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين قد بلغ ٢١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٧ - نُقدِّر مبادرة إندونيسيا ببدء تعزيز تنمية القطاع الخاص في فلسطين في خمسة قطاعات هي: السياحة، والصناعة الخفيفة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنى التحتية (استنادا إلى خطة التنمية الوطنية الفلسطينية)، من خلال تنظيم منتدى الأعمال والمعرض التجاري في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٤، اللذين يتيحان فرصاً لإقامة شبكات الأعمال التجارية وتبادل بعثات الأعمال بين فلسطين وبلدان شرق آسيا. وفي هذا الصدد، يُقر المشاركون بمشاركة وإسهام القطاع الخاص الفلسطيني وبلدان شرق آسيا والمنظمات الدولية في منتدى الأعمال والمعرض التجاري.

٨ - نُقدِّر الجهود المتواصلة المبذولة لتنفيذ التعاون الثلاثي، مع مراعاة مجالات المساعدة ذات الأولوية دعما لتنمية الموارد البشرية في فلسطين المشار إليها في المرفق الثاني، بين اليابان وإندونيسيا، واليابان وماليزيا، واليابان وسنغافورة. ويرحِّب المشاركون أيضا بالمشاريع الجديدة في عمليات التعاون الثلاثي التالية: '١' إندونيسيا وتايلند؛ و '٢' اليابان وإندونيسيا؛ و '٣' اليابان وماليزيا؛ و '٤' اليابان وتايلند.

٩ - نرحِّب بالتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية ووكالة التعاون الدولي اليابانية ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية في إنشاء آلية لبرامج بناء القدرات التابعة للمؤتمر، إضافة إلى الآليات القائمة الأخرى.

١٠ - نشجع المزيد من التفاعل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في بلدان شرق آسيا، وندعو الدولة المضيفة المقبلة للمؤتمر الثالث للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين إلى دعوة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في اجتماع المؤتمر من أجل تبادل خبراتها والإسهام في تقديم المساعدة لفلسطين.

١١ - نعقد اجتماعات عمل بين البلدان المعنية، وبالأخص الدولة المضيفة المقبلة للاجتماعات ذات الصلة بالمؤتمر، على أساس مخصص، لمتابعة التدابير التي اتفق بشأنها والبنود التي أثيرت خلال الاجتماع السابق، إضافة إلى التحضير لاجتماعات المؤتمر المقبلة.

١٢ - ندعو إلى شراكة أوسع نطاقاً مع المنظمات الدولية المساهمة في استقلال فلسطين واكتفائها ذاتياً وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، كما ندعو إلى دعم التعاون مع المبادرات الدولية، بما في ذلك المشاريع الشعبية الصغيرة السريعة الموجهة إلى المجتمعات المحلية الفلسطينية والمبادرة الاقتصادية الفلسطينية التي يرعاها مكتب ممثل المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، يُعرب المشاركون عن تقديرهم لالتزام اليابان الأولي بتقديم مبلغ ٢٠ مليون دولار للمشاريع الشعبية.

ويؤكد المشاركون مجدداً أن اجتماع المؤتمر سيكون بمثابة منتدى لمناقشة المبادرات والعمليات القائمة بالفعل التي اضطلعت بها بلدان شرق آسيا دعما للتنمية الفلسطينية وتبادل الخبرات بشأنها وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، سيعمل المؤتمر كأداة فعالة لتعزيز التعاون الإنمائي بين بلدان شرق آسيا دعماً للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون.

ويعرب المشاركون عن الامتنان لإندونيسيا لاستضافتها المؤتمر الثاني للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين.

المرفق الأول

الوثيقة الختامية دعما لتنمية الموارد البشرية لصالح فلسطين

اجتماع تنسيق المعونة المنبثق عن مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين

١ - أكد المشاركون، على خلفية التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام في الشرق الأوسط، عزمهم القوي على الإسهام في تحقيق السلام من خلال التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وذلك عبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لفلسطين. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أن إنشاء مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين يُتيح للمشاركين الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تنمية فلسطين.

٢ - وأعرب المشاركون عن رأيهم بأن المشاركين في المؤتمر سيكون بوسعهم الإسهام في دعم جهود بناء الدولة الفلسطينية عن طريق تقاسم خبراتهم والدروس التي استخلصوها من تجربتهم في التنمية الاقتصادية خلال العقود القليلة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يشجع المشاركون في المؤتمر البلدان الأخرى على المشاركة فيه وتعزيز فعالية المساعدة التي تقدمها إلى فلسطين.

٣ - وبوجه خاص، يعتبر المشاركون أن التعاون بين بلدان شرق آسيا أداة مفيدة لدعم فلسطين في مجال تنمية الموارد البشرية. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في مواصلة تبادل ممارساتهم الجيدة من خلال اجتماعات تنسيق المعونة والبرامج الرامية إلى تحقيق تعاون أكثر فعالية وكفاءة بين المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى المشاركون تقديرهم الكبير للجهود التي بذلها المشاركون في الماضي في سبيل التعاون الثنائي والثلاثي والمتعدد الأطراف لصالح فلسطين.

٤ - واتفق المشاركون على أن اجتماع تنسيق المعونة المنبثق عن المؤتمر يمكن أن يعمل عمل منتدى/منبر لتنسيق المساعدات بين المشاركين في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية من خلال المواءمة بين احتياجات فلسطين من المساعدات والموارد التي يمكن تعبئتها لدى المشاركين في المؤتمر. وييسر اجتماع تنسيق المعونة أيضا مسعى المشاركين إلى تعظيم الآثار التآزرية لمساعداتهم ويتيح تجنُّب تكرار المشاريع بينهم.

٥ - ورحب المشاركون بمبادرة البنك الإسلامي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتطوير آلية التنسيق الخاصة بالمؤتمر دعما للتعاون التقني من أجل تنمية القدرات في فلسطين، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ومع المشاركين.

٦ - ورحب المشاركون بعرض فلسطين لقائمة أولويات المساعدات في مجال تنمية الموارد البشرية أمام الاجتماع. واستجابة لذلك، أعرب المشاركون، مع مراعاة أوجه القوة والمزايا النسبية للمساعدات التي يستطيع كل مشارك تقديمها إلى فلسطين، عن التزامهم ببذل قصارى جهودهم من أجل وضع مشاريع للمساعدة وفقا للأولويات الفلسطينية، بما في ذلك دعم اللاجئين الفلسطينيين الذين يجري تحديدهم بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٧ - واتفق المشاركون على بذل قصارى الجهود من أجل تحديد عدد مستهدف من الأنشطة في مجال تنمية القدرات دعما لتنمية الموارد البشرية في فلسطين. وسيُقدَّم العدد المستهدف من الأنشطة التي يحددها المشاركون إلى الاجتماع الثاني للمؤتمر الذي يعقد عام ٢٠١٤ في إندونيسيا.

٨ - وأعرب المشاركون عن أهمية عقد اجتماعات منتظمة لتنسيق المعونة المنبثقة عن المؤتمر من أجل تيسير تقديم مساعدات جديدة إلى فلسطين واستعراض التقدم الذي أحرزته مساعدات كل مشارك ضمن إطار المؤتمر.

٩ - ويعزز هذا المنتدى الآليات القائمة حاليا بين فلسطين والمشاركين ويلتزم بها.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

الوثيقة الختامية دعما لتنمية الموارد البشرية لصالح فلسطين

مجالات المساعدة ذات الأولوية المشار إليها

القطاع	البلد
قطاع المياه	اليابان، إندونيسيا
السياحة والآثار	اليابان، تايلند
الزراعة	اليابان، تايلند، إندونيسيا، ماليزيا
الحكم المحلي	اليابان، جمهورية كوريا
القطاع الاقتصادي (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)	اليابان، تايلند، إندونيسيا، ماليزيا
التدريب المهني	تايلند
المالية	اليابان، ماليزيا
التعليم	سنغافورة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إندونيسيا، جمهورية كوريا

ملاحظة: ستضاف قطاعات أخرى مع إعراب البلدان عن إمكانية توسيع نطاق ما تقدمه من مساعدات.

- القطاعات الفردية الواردة في الجدول أعلاه مفتوحة أمام المشاركين في المؤتمر. ويمكن للأعضاء الانضمام إلى المجموعات أو مغادرتها وفقا للسياسة التي ينتهجها كل منهم في مجال المساعدات.
- يجري التنسيق في كل مجموعة من خلال بلد يُتفق عليه في الوقت المناسب يضطلع بدور مركز التنسيق.

الوثيقة الختامية للاجتماع المتعلق بتعزيز القطاع الخاص المنبثق عن مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين

طوكيو، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

١ - الخلفية

(أ) انعقد الاجتماع الأول لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين في طوكيو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل تبادل الخبرات بشأن احتياجات فلسطين وكذلك خبرات التنمية الاقتصادية الآسيوية وتعبئة موارد البلدان المشاركة.

(ب) وشهدت البيئة السياسية بعض المستجدات منذ الاجتماع الأخير، من قبيل استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وبينما يتزايد الأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، فإنه من الضروري توفير وضع مالي مستقر وإرساء اقتصاد قوي وإتاحة الوصول إلى الأسواق التجارية وتحقيق تنمية منصفة من أجل تحقيق دولة فلسطينية ذات سيادة. ويجري نقاش عدد من المبادرات الدولية الجديدة، ولقد تبلورت بعض الجهود الجديدة للجهات المانحة منذ استئناف محادثات السلام.

(ج) وانعقد الاجتماع المتعلق بتعزيز القطاع الخاص المنبثق عن المؤتمر على تلك الخلفية يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في طوكيو. وكان الغرض من الاجتماع إيجاد سبل ووسائل لتقوية الاقتصاد الفلسطيني وقطاعه الخاص، بالإضافة إلى بناء وتعزيز العلاقات التجارية بين فلسطين وسائر المشاركين في المؤتمر.

(د) وحظيت مشاركة الهند في اجتماع تعزيز القطاع الخاص بترحيب حار من جانب فلسطين وسائر المشاركين في المؤتمر، وستكون مشاركتها في اجتماعات المؤتمر المقبلة موضع ترحيب.

(هـ) وشارك ممثلون عن القطاع الخاص أيضا في الاجتماع، وأثْروا المناقشات. وشارك أيضا ممثلون عن حكومات أستراليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب ممثل المجموعة الرباعية بدعوات خاصة.

٢ - بيئة الأعمال في فلسطين

(أ) قدم ممثل فلسطين عرضاً مستفيضاً عن الحالة الاقتصادية في فلسطين، فسلط الضوء على الأزمة المالية الحادة الراهنة، وارتفاع معدل البطالة، وبطء نمو الناتج المحلي

الإجمالي. ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات، شُرحت ثلاثة أهداف اقتصادية استراتيجية: '١' تنويع الاقتصاد؛ و '٢' تطوير بيئة مواتية للأعمال والاستثمارات؛ و '٣' تمكين المؤسسات من تيسير التنمية الاقتصادية وضبط الأسواق.

(ب) وعرض ممثل فلسطين التقدم الذي أحرزته الحكومة الفلسطينية في الوفاء بالأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه.

(ج) وأبرز ممثل فلسطين القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في فلسطين، خصوصا في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية، بسبب الاحتلال الإسرائيلي. بيد أن الممثل أشار أيضا إلى الإمكانية الهائلة المتاحة للتنمية الاقتصادية والاستثمارات الخاصة في فلسطين إذا ما رُفعت القيود الإسرائيلية، كما تناول عوامل التمكين المحدَّدة التي أُعدَّت بالفعل. ومن المأمول أن البيئة السياسية الراهنة واستئناف محادثات السلام سيمهدان السبيل نحو إتاحة فرص جديدة في المستقبل.

٣ - موجز المناقشات

(أ) أكد المشاركون ضرورة مساعدة الجهود الرامية إلى بناء الدولة الفلسطينية التي يجب أن يواكبها وضع مالي سليم واقتصاد متنوع وقطاع خاص قادر على المنافسة تجاريا وموارد بشرية مؤهلة.

(ب) وأعرب المشاركون عن اعتزامهم مساعدة فلسطين في تطوير قطاعها الخاص وتعزيز الاستثمار والتجارة بين فلسطين وسائر المشاركين في المؤتمر. وأكدوا أن توطيد العلاقات في مجال الأعمال التجارية مفيد ومرغوب لدى الجانبين.

(ج) وتبادل المشاركون الآراء بشأن فائدة الاضطلاع بالتدابير التالية لصالح فلسطين:

- استكشاف الفرص الممكنة في مجال الأعمال، سواء على صعيد الاستثمار أو التجارة
- إيجاد سبل ووسائل لتيسير أعمال القطاع الخاص
- دراسة إمكانية توفير حوافز مالية لتحفيز الاستثمار
- المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية الفلسطينية في مجال تعزيز الأعمال

- المساعدة في توسيع الشبكات الدولية للقطاع الخاص الفلسطيني وإمكانية وصول هذا القطاع إلى الأسواق العالمية
- دعم مباشرة المرأة الفلسطينية للأعمال الحرة.

(د) وأشار ممثل فلسطين إلى أن السياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة الخفيفة يمكن أن تكون قطاعات مستهدفة تتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

(هـ) وأعرب المشاركون عن اعتزامهم استكشاف إمكانيات التعاون مع الوزارات والمنظمات والوكالات والمؤسسات والمبادرات المعنية و/أو دعمها لهذا الغرض. وتشمل هذه الهيئات الغرف التجارية، وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، والهيئة العامة الفلسطينية للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ومركز التجارة الفلسطيني، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٤ - الجهود في المستقبل

يؤكد المشاركون أن الأنشطة التالية تمثل إجراءات ممكنة لتقوية القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين آسيا وفلسطين:

(أ) بناء القدرات

من خلال تدابير بناء القدرات التي تشمل برامج التدريب، سيسعى المشاركون الآسيويون إلى أن يتبادلوا مع فلسطين الخبرات والدروس والدراية الناجمة عن سياساتهم الاقتصادية والمالية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص. وفي ضوء الحاجة إلى النهوض بجدول أعمال المؤتمر، يرحب المشاركون بمقترح المبادرة المشتركة الذي طرحته وزارة التخطيط الفلسطينية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الإسلامي للتنمية من أجل تزويد هذا التحالف بآلية متعددة الأطراف تتيح تقديم مساعدات التنمية المتسمة بالفعالية والكفاءة إلى فلسطين. ومن المتوقع أن تجمع آلية المؤتمر المقترحة، إضافة إلى الآلية القائمة، الموارد والخبرات الهائلة لحكومات البلدان المشاركة في المؤتمر ومؤسسات التنمية والكيانات المنتمية إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين، وتوجيه تلك الموارد نحو معالجة الاحتياجات ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية البشرية الفلسطينية.

(ب) تعزيز العلاقات الاقتصادية بين آسيا وفلسطين

- سيسعى المشاركون في المؤتمر إلى تنظيم مناسبات لتيسير التجارة، مثل المعارض التجارية، في بلدانهم.
- يعتزم المشاركون في المؤتمر عقد حلقات عمل لاستكشاف فرص الأعمال التجارية وإيجاد سبل ووسائل لتيسير الأعمال. وتشمل الوكالات المعنية التي ستدعى للمشاركة في تلك الحلقات الدراسية وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة الاقتصاد الوطني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، والغرفة التجارية الفلسطينية. وستُبذل جميع الجهود الرامية إلى إشراك الوكالات الفلسطينية المعنية من خلال وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.
- أبلغت إندونيسيا بأن حكومتها ستنظم اجتماعاً للأعمال ومعرضاً تجارياً على هامش الاجتماع الثاني للمؤتمر في آذار/مارس ٢٠١٤ المقبل.
- سيُوفد المسؤولون الفلسطينيون المعنيون بالاستثمار الأجنبي إلى البلدان الآسيوية لتحفيز الاستثمار من آسيا إلى فلسطين بدعم من البلدان المضيفة.
- سينظر البنك الإسلامي للتنمية في دعم التدابير الرامية إلى تحفيز أنشطة الاستثمار والتسويق في فلسطين.
- سينظر المشاركون في المؤتمر في إمكانية إنشاء آلية لتيسير الاستثمار ونقل التكنولوجيا من آسيا إلى فلسطين.
- وسينظر المشاركون في المؤتمر في التعاون مع المبادرات القائمة المحفزة للاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك مدينة أريحا الصناعية الزراعية، من خلال تشجيع التجارة والاستثمار والمساعدات.
- سينظر المشاركون في المؤتمر في خطوات عملية ممكنة لتطوير الشبكات الدولية التي تربط القطاع الخاص الفلسطيني بأوساط الأعمال في شرق آسيا.

(ج) التعاون مع المجتمع الدولي

سيُنسق المؤتمر جهوده مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مثل المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين ومبادرة دعم البنى التحتية الصغيرة العالية التأثير.

(د) المتابعة وعقد الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر في إندونيسيا

- سيستعرض المشاركون في المؤتمر التقدم المحرز بشأن الجهود المشار إليها أعلاه ويستكشفون التدابير الإضافية التي يتعين اتخاذها للنهوض بالقطاع الخاص الفلسطيني من خلال المؤتمرات على مستوى العمل.
- ستنعكس المناقشة الجارية في الاجتماع المتعلق بتعزيز القطاع الخاص في الاجتماع الوزاري الثاني المقبل للمؤتمر الذي يعقد في إندونيسيا.

المرفق الثاني

قائمة برامج تنمية الموارد البشرية

أولويات المساعدة المشار إليها

الرقم	القطاع	البلد	البرنامج
١	المياه	اليابان	مشروع لتقوية القدرات المتعلقة بالمياه المهدورة
			مشروع تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في إطار مشروع الصرف الصحي في أريحا
٢	السياحة والآثار	إندونيسيا	دورة تدريبية عن حفظ المعالم والمواقع الأثرية وترميمها
		اليابان	مشروع لتنمية السياحة المستدامة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
		تايلند	مشروع للتعاون الثلاثي مع اليابان لصالح تنمية السياحة في أريحا
٣	الزراعة	إندونيسيا	مشروع للتعاون الثلاثي مع اليابان
		اليابان	مشروع لتحسين الإرشاد الزراعي بشأن القيمة المضافة للمنتجات الزراعية في غور وادي الأردن
			مشروع لبناء القدرات من أجل النهوض بالزراعة
			مشروع لبناء القدرات بشأن البحث والتطوير في مجال الزراعة
		تايلند	غير متوفر
		ماليزيا	برامج استيلاد وتهجين سلالات الأغنام في ظل ظروف الحقل
٤	الحكم المحلي	اليابان	مشروع لتحسين النظام المالي المحلي
٥	القطاع الاقتصادي (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعة الخفيفة)	إندونيسيا	برنامج تدريبي على إدارة حاضنات الأعمال والتكنولوجيا

الرقم	القطاع	البلد	البرنامج
		اليابان	مشروع للتقوية المؤسسية لإدارة وخدمات مدينة أريحا الصناعية الزراعية
			مشروع للتقوية المؤسسية لخدمات تنمية الأعمال التجارية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
			مشروع لبناء القدرات من أجل النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
		تايلند	غير متوفر
		ماليزيا	إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
٦	التدريب المهني	اليابان	بناء القدرات في مجال تقنيات مكافحة الحرائق والإنقاذ
		تايلند	غير متوفر
		جمهورية كوريا	مشروع إنشاء مدرسة جنين الثانوية الصناعية
			مشروع إنشاء مدرسة كفر نعمة الثانوية الصناعية
٧	المالية	ماليزيا	مراجعة الحسابات الضريبية
			قياس أداء المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات
			(جميع البرامج) المتعلقة بالقطاع النقدي
٨	التعليم	سنغافورة	برامج بناء القدرات مثل البرامج المتعلقة بالنهج التربوية في التعليم المهني وتطوير المهارات القيادية لدى المربين
٩	الإدارة العامة	سنغافورة	تبادل الخبرات في مجال استراتيجيات مكافحة الإرهاب
١٠	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إندونيسيا	حلقة عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
		جمهورية كوريا	مشروع إنشاء معهد جامعة النجاح المتميز لتكنولوجيا المعلومات
			مشروع إنشاء مبنى ذكي ومركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رام الله
١١	البنى التحتية	إندونيسيا	تدريب على إدارة دورات المشاريع
		اليابان	مشروع لتنمية القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة
			مشروع لبناء القدرات في مجال الطاقة الكهربائية

المرفق الثالث

برنامج تنمية القطاع الخاص

الرقم	البلد/الكيان	البرنامج
١	إندونيسيا	منتدى الأعمال والمعرض التجاري في إطار مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، ١-٢ آذار/مارس ٢٠١٤
		المساعدة على المشاركة في معرض إندونيسيا التجاري، ٢٠١٤
٢	اليابان	تقديم المساعدة إلى الشركات الفلسطينية المشاركة في المعرض الدولي للأغذية والمشروبات (''فودكس اليابان'') في آذار/مارس ٢٠١٤
		متابعة المساعدات المقدمة للصادرات من المستحضرات الفلسطينية للعناية بالبشرة إلى اليابان
		إيفاد بعثة رسمية من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة إلى فلسطين (شباط/فبراير ٢٠١٤) ومتابعتها
		برنامج لتعزيز السياحة الإقليمية (آذار/مارس ٢٠١٤)
		المنتدى الاقتصادي الياباني - العربي الرابع (بمشاركة فلسطين)
٣	البنك الإسلامي للتنمية	تنظيم حلقات عمل مواضيعية بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إعداد برامج التبادل وترتيبات التوأمة التي تستفيد من الخبرات المتاحة في البلدان المشاركة في المؤتمر